عروبة الخليج من واجبات الوقت

أمضيت أربعة أيام في دبي، اكتشفت في نهايتها أنني لم استخدم اللغة العربية مع كل الذين تعاملت معهم، باستثناء عدد محدود من الأصدقاء، وما أثار دهشتي أن الموظفين العرب في المؤتمر الذي شهدته كانوا يتحدثون الانجليزية، وان أوراق المؤتمر ولغة التخاطب الأساسية فيه كانت بالانجليزية. وحين أبديت الملاحظة لبعض من أعرف، فإنهم أضافوا إلى معلوماتي أن اللغة العربية تكاد تختفي من المدارس والجامعات، التي أصبحت كافة المناهج تدرس فيها بالانجليزية، حتى ان قسم اللغة العربية في جامعة العين أصبحت العربية فيه مقصورة على دروس النحو والصرف. أما بقية المواد فإنها تدرس باللغة الانجليزية، وسمعت منهم أيضا أن مكاتبات بعض الأجهزة الرسمية، مثل المجلس التنفيذي بدورها أصبحت تتم بالانجليزية.

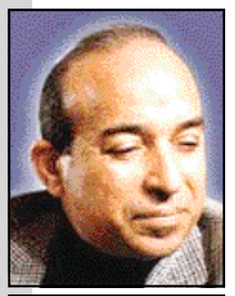

فهمي هويدي

منذ زمن غير بعيد، والانجليزية هي لغة التعامل في الأسواق والفنادق ليس في دبي وحدها ولا دولة الإمارات فقط، وإنما في مختلف الدول الخليجية، بل لعلي لا أبالغ إذا قلت أن تراجع اللغة العربية أصبح وباء اجتاح مختلف أقطار العالم العربي. وهذا تراجع تم لصالح الانجليزية في المشرق، والفرنسية في الدول المغاربية. وهو ما يدل عليه التوسع الهائل في تعلم اللغات الأجنبية حتى في رياض الأطفال، التي ينبغي أن يُقصر التعليم فيها على اللغة «الأم»، الأمر الذي يعني عموم البلوى مع اختلاف في درجة الإصابة، التي هي أشد في منطقة الخليج، باستثناء السعودية التي ما زالت تتمتع بثقل سكاني (١٨ مليون نسمة) لم يسمح للوباء بالانتشار بذات القدر الذي تعانيه الدول الخليجية الأخرى.

ثمة أسباب متعددة للهزيمة اللغوية التي مرت بها الأمة العربية، لعل أهمها حالة الهزيمة الحضارية والسياسية المخيمة، التي جعلت المغلوب يسعى إلى تقليد الغالب وتمثله، مصداقا لمقولة ابن خلدون. ونحن نشاهد تجليات ذلك التقليد في مختلف نواحي السلوك الاجتماعي، الأمر الذي لا يستغرب منه أن ينسحب التقليد على لغة التعامل بين الناس. غير أن وطأة الهزيمة بدت أشد، وثمنها غدا باهظا في المجتمعات الخليجية التي تعاني الجدب السكاني، وتعتمد بنحو كبير على العمالة الوافدة، التي جاءت بلغاتها المتعددة، وأصبحت الانجليزية هي اللغة المعتمدة في التعامل بينها، وهي الظاهرة التي تنامت إبان العقود الثلاثة الأخيرة، التي أصبحت العمالة الوافدة تمثل خلالها الثقل السكاني الاكبر في اغلب الأقطار الخليجية. وإذا استثنينا السعودية، فان الوافدين أصبحوا يشكلون ما بين ٧٠ و٨٠٪ في المتوسط من سكان تلك الأقطار، علما بأن نسبة الوافدين تجاوزت ٩٠٪ في دبي.

إزاء ذلك، فان الخلل في التركيبة السكانية أصبح على رأس الأخطار والتحديات التي تهدد الدول الخليجية، وهي الظاهرة التي كان قد نبه إليها ذات يوم بشدة الشيخ زايد بن سلطان حاكم دولة الإمارات الراحل. ذلك أن نسبة المواطنين، التي تتراوح بين ٢٠ و٣٠٪ تتراجع لأسباب اجتماعية عدة، منها قلة الخصوبة، في حين تتزايد أعداد الوافدين، ليس فقط من جراء التوسع المستمر في المشروعات العمرانية، ولكن أيضا نتيجة لارتفاع معدلات المواليد بينهم. ومن المؤشرات المثيرة للانتباه في هذا الصدد، أن العمالة الهندية تمثل النسبة الاكبر بين العمالة الأجنبية الوافدة (حوالي ٦٠٪)، الأمر الذي أدى إلى تخليق كيان هندي قوي في بنية المجتمع الخليجي. انتشر في مختلف الأنشطة، وأصبح مؤثرا- واضحي مهيمنا - في العديد من مجالات المال والأعمال. والشواهد الدالة على ذلك كثيرة في دولة الإمارات العربية، وفي دبي بوجه اخص، التي أصبحت معقلا لأكبر رجال الأعمال الهنود، الذين تحولوا إلى مُلاك لما لا يقل عن ٣٠٪ من المشروعات العمرانية الجديدة. وهذا الثقل انعكس على حركة الطيران مع الهند، حيث أصبحت شركتا طيران الإمارات والهند تنظمان بين البلدين ١٦ رحلة مباشرة يوميا، بمعدل رحلة كل ساعة ونصف.

صحيح أن العمالة الوافدة تقوم بدور مهم في مشروعات العمران والنهضة التي تشهدها منطقة الخليج الآن، وذلك عنصر مهم لا يمكن تجاهله، لكن من الصحيح أيضا إن الخلل في التركيبة السكانية يؤثر في هوية المنطقة، وفي شأن استمراره أن يؤثر أيضا على أمنها القومي، خصوصا إن العمالة العربية تمثل نسبة متواضعة في الدول الخليجية بشكل عام، إذا قورنت بالآسيوية. ذلك أنها لا تتجاوز ١٠٪ من العمالة الوافدة الى تلك الدول، باستثناء بلدين هما السعودية والكويت، حيث تمثل العمالة العربية ما بين ٣٠ و٣٥٪ من عمالة الوافدين إليها.

لأن العمالة الآسيوية تحديدا أصبحت تمثل حضورا مهما في التركيبة السكانية والنشاط الاقتصادي. ولان الاتفاقيات الدولية أصبحت تضمن للوافدين حقوقا في الإقامة والرعاية والتجنيس في الدول التي يقيمون بها، فان القسمات التي نشهدها الآن في وجه غلب الدول الخليجية مرشحة للتغيير خلال السنوات القليلة القادمة. وإذا تم الالتزام بتلك الاتفاقيات، ومع تعدد تأسيس المجالس المنتخبة في تلك الدول، فليس مستغربا أن تتحول الجاليات الآسيوية إلى قوى ضاغطة على القرار السياسي، إن لم تصبح مشاركة فيه. وإذا مضت الأمور على هذا النحو، فان عروبة الخليج - لن تصبح أمرا مقطوعا به، وانها ستغدو محل شك كبير. وهو يثير قلق ومخاوف عدد غير قليل من المثقفين الخليجيين الذين يعتبرون أن هذه القضية لم تأخذ حقها من الاهتمام العام، محليا وعربيا. ورغم أن بعض الدراسات الأكاديمية اجري حول مسألة التركيبة السكانية في منطقة الخليج، ألا انه لم يعرف أن الملف انتقل من المستوى الأكاديمي إلى المستوى السياسي. وثمة تعامل حذر معه على المستوي الإعلامي، ربما نظرا لدقته وحساسيته. (للعلم: مجلة «المجلة» نشرت تقريرا حول الموضوع في ٤/١٠/٢٠٠٦م اعتبرت فيه العمالة الآسيوية قنبلة موقوتة في الخليج).

ما يثير الانتباه أيضا في هذا الصدد، أن الحديث عن تحديات ومهددات الأمن القومي في منطقة الخليج لا يتوقف عند قضية التركيبة السكانية، فيما هو معلن عنه على الأقل. وفي العادة، فان الذين يتناولون الموضوع حتى من خلال المنابر الإعلامية يتحدثون عن الخطر الإيراني، في حين ان الزحف الهندي على دول الخليج مسكوت عنه. والخطر الإيراني ظني، ومرهون بالخلل في موازين القوى بالمنطقة، بـ التالي فهو يتأثر بما تتعرض له تلك الموازين من صعود وهبوط. أما الخطر الهندي فهو قطعي ووجودي، والشواهد الدالة عليه لا تعد ولا تحصى، وهذه مسألة تحتاج إلى تحرير.

ذلك أنني ازعم بأن منطقة الخليج من ضحايا انهيار النظام العربي، ومن ثم غياب الدور الفاعل للدول الحامية لذلك النظام، ومصر في المقدمة منها، بوجه اخص. فمنذ الاحتلال العراقي للكويت عام ٩٠، ومنذ عجز النظام العربي عن حماية الكويت وإخراج القوات العراقية من أراضيه، الأمر الذي نهضت به الولايات المتحدة والقوات التعددة الجنسيات فحررت الكويت وقامت بتأديب نظام الرئيس صدام حسين. منذ ذلك الحين، استقر في يقين الجميع بالمنطقة أن المظلة الغربية وحدها القادرة على حماية أمن دولها. هذا الإدراك ترجم إلى حضور قوي على الأرض، وكانت له انعكاساته الاجتماعية والثقافية التي برزت في الكويت بوجه اخص.

هذا الحضور اتسعت دائرته، حتى شمل مجالات وأنشطة عدة بعد أحداث ١١ سبتمبر، والتي ضغطت بها واشنطن على مختلف الدول العربية والإسلامية، ملوحة بشعار «محاربة الإرهاب»، الذي ترجم في الواقع إلى تكثيف للحضور الأمني وتعديلات في مناهج التعليم، والتركيز على مراقبة تحركات الأشخاص والأموال، والتي شاركت فيها آو مارستها الولايات المتحدة في أقطار عربية عدة، كانت دول الخليج من بينها. وإذا حدث ذلك فيما يخص دولا عربية «كبيرة»، فلك أن تتصور وقعها ودورها في الدول الأصغر والأضعف.

هكذا، فانه في ظل غياب الظهير العربي، كان طبيعيا أن يتمدد النفوذ الغربي، وان تتصرف غيران بحسبانها قوة إقليمية عظمى. لا تنافسها في ذلك سوى دولة واحدة هي إسرائيل، التي ما زالت تسعى جاهدة لكي تحتفظ بدور الأقوى، عبر إثارة وتحريض الدول الغربية ضد المشروع النووي ايران، الذي من شأنه أن يعادل الكفة مع إسرائيل ويفقدها شعورها بالتفوق، بعدما أفقدها فشلها في العدوان على لبنان قوة الردع.

في هذه الأجواء، يصبح شعور الخليجيين بالقلق مبررا إلى حد كبير، ويغدو فتح ملف متطلبات الأمن الخليجي من واجبات الوقت التي تحتاج إلى ترتيب للأولويات، بقدر ما تتطلب جهدا حثيثا مسؤولا، يحفظ للخليج عروبته، كما يحفظ له استقراره.

نقلاً عن صحيفة (الشرق الأوسط) اللندنية

بمناسبة العيد الوطني لمملكة البحرين

دولة البحرين في سطور

● **الموقع :**

تقع دولة البحرين وسط مياه الخليج العربي وتبلغ المساحة الإجمالية لأراضيها ٧٧٦,٩ كيلومتراً مربعاً والمنامة هي عاصمة الدولة وميناؤها الرئيسي.

وجزر البحرين في معظم أجزائها منخفضة السطح، ومعظم أجزاء جزرها بالذات أعلى من مستوى سطح البحر بأقل من ٦٠ متراً، بينما يبلغ ارتفاع أعلى نقطة رئيسية في البحرين، وهي جبل الدخان الذي يرتفع من منطقة منخفضة كبيرة في وسط الجزيرة، حوالي ١٢٠ متراً فوق مستوى سطح البحر.

ويمتد على طول الساحل الشمالي لدولة البحرين حتى قلب منطقة المنامة شريط ضيق من الأراضي الخصبة ويبلغ طوله مابين ٥ إلى ٦ كيلومترات وهذه الأراضي مخصصة للزراعة ويضم معظمها حتى الآن العديد من مزارع النخيل والخضروات.

وترجع تسمية البحرين (بأرض الحياة) وهي الأرض المقدسة في أساطير السومريين إلى وجود عنصري الحياة، الماء والزراعة اللذين تفتقر إليهما بقية الإمارات في العصور القديمة. وقد اشتهرت البحرين بشكل خاص كطريق واصلات ومركز تجاري ممتاز منذ فجر التاريخ وكذلك بثرواتها من اللؤلؤ والسمك والزراعة.

وتحكم دولة البحرين عائلة آل خليفة التي تنتسب الى تغلب بن وائل من بني ربيعة، وكان فتح البحرين على يد الشيخ أحمد بن محمد بن خليفة (الملقب بأحمد الفاتح)، وتعاقب أمراء آل خليفة على حكم البحرين منذ عام ١٧٨٣م حتى ارتقى حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد المفدى سدة الحكم في ١٦ ديسمبر عام ١٩٦١م.

وتتكون دولة البحرين من ٣٣ جزيرة، وهي عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد العربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبنك التنمية الإسلامي والعديد من المؤسسات الدولية.

● **مجلس الشورى:**

اختارت البحرين في بداية التسعينات نظام الشورى وجاء المجلس متكاملاً من حيث مضمونه الذي تمثل في تعاون الحكومة والمواطنين، وقد اتخذت هذه التجربة طريقها للنجاح وأثمرت الكثير لخير هذه البلاد وأهلها.

● **العلاقات الخارجية :**

لقد دأبت الدولة في سياستها الخارجية في نيل ثقة المجتمع الدولي لما لها من إسهامات ومشاركات جليلة في المحافل الدولية التي تعنى بالقضايا السياسية التي تهم الأمة العربية والإسلامية وعليه فقد نالت البحرين عضوية مجلس الأمن بالإجماع، وجاء هذا التقدير المشرف إسهاماً بدورها الرائد الذي عكس حسن إدارة سياستها الخارجية مما مكنها أن تتبوأ هذه المكانة الدولية المرموقة في المجتمع الدولي.

● **القطاع الاقتصادي والمالي والخدمي:**

تعتبر دولة البحرين المركز المصرفي والمالي الرئيسي في الشرق الأوسط حيث تقع فيها مقار معظم البنوك والمؤسسات المالية الممثلة في البحرين والتي يزيد عددها على ١٨٠ مصرفاً ومؤسسة مالية، كما يوجد بها أيضاً العديد من الشركات والمؤسسات المهنية المتخصصة.

وظلت البحرين طوال فترة تزيد على خمسة آلاف سنة مركز التجارة والتبادل التجاري، وما زالت تقوم بدور حيوي باعتبارها المدخل الرئيسي الى منطقة الشرق الأوسط.

وكانت البحرين أول دولة في منطقة الخليج العربي يكتشف فيها النفط وذلك في عام ١٩٣٢م كما كانت أيضاً أول دولة تصدر القوانين والتشريعات اللازمة لتنظيم العلاقات والمعاملات المدنية والتجارية. وتوجد في البحرين حالياً صناعات رئيسية مثل صهر الألنيوم والصناعات التحويلية المرتبطة بها وإنتاج النفط وتكريره وإنتاج الغاز الطبيعي وصناعة البتروكيماويات وإصلاح السفن والنقل والتوزيع والصناعات الخفيفة.

ويحتل قطاع المال والاقتصاد أهمية خاصة في التوجهات الإستراتيجية، وتتكفل وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمسئوليتها عن مجمل النشاطات الاقتصادية بالدولة إضافة إلى مهمتها في الإشراف والرقابة على المال العام وإدارة الاحتياطي العام للدولة.

وتتركز مسؤولية وزارة المالية والاقتصاد الوطني على رسم السياسة المالية للدولة ومتابعة تنفيذها ورسم السياسة الاقتصادية وإدارة الاحتياطي العام للدولة والإشراف والرقابة على الجمارك والموانئ ورسم السياسة الاقتصادية الكلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية.

وقد أدت السياسة المالية والاقتصادية، التي تم تنفيذها خلال الـ ٣٥ سنة الماضية، إلى تحقيق انجازات اقتصادية واجتماعية كبيرة حيث ارتفع الناتج المحلي إلى مستويات قياسية من النمو. فقد ارتفع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ١٤٥٧ ديناراً في عام ١٩٧٥م إلى ٣٢٤٢ ديناراً في عام ١٩٩٥م. بالإضافة إلى توفير الحياة الكريمة للمواطنين ورفع المستوى المعيشي بشكل عام عبر توفير كافة المرافق الرئيسية والخدمات الاجتماعية، حيث ارتفع نصيب الفرد من المصروفات الحكومية من ٣٦ ديناراً عام ١٩٦٠م إلى ١٠٦٨,٢ دينار عام ١٩٩٥م. كما ارتفع نصيب الطالب من المصروفات الحكومية على الخدمات التعليمية (المتكررة والإنشائية) من ٧٠ ديناراً إلى ٧٣٦ ديناراً سنوياً، وارتفع نصيب الفرد من المصروفات الحكومية على الخدمات الصحية من ٧,٦ دنانير الى ٩٣,٧ ديناراً وذلك للسنوات ١٩٦٠م و ١٩٩٥م على التوالي.

واستطاعت البحرين تنويع مصادر دخلها حيث لم تكتف بتصدير النفط ولكنها أقامت عدداً كبيراً من الصناعات منها صناعة الألومنيوم والحديد والبتروكيماويات والسياحة.

وتهدف السياسة الاقتصادية في البحرين إلى تحقيق تنمية متوازنة شاملة وتطوير الاعتماد على الذات وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تحقيق رفاهية المجتمع إضافة إلى تحسين مستويات المعيشة والخدمات الاجتماعية وتطوير القوى البشرية والمهارات والخبرات الوطنية في شتى مجالات العمل.

● **التعليم والتدريب :**

حرصت دولة البحرين على تطوير التعليم بشتى مراحله المختلفة، وذلك بافتتاح المدارس الحديثة لتواكب حركة الازدياد المتنامية في مختلف مناطق البلاد، وقد سعت الدولة بتطوير مناهج التعليم وتحديث مواده العلمية، وقد سعت الدولة ومنذ بداية التعليم النظامي فيها عام ١٩١٩م على أن يكون التعليم مجاناً وذلك إيماناً من سياستها الحكيمة بمبدأ مجانية التعليم، وتعتبر المدارس الحكومية من أولى المدارس التي أدخل فيها التعليم الصناعي في الخليج وأولته اهتماماً خاصاً، بجانب التعليم العام حيث تم افتتاح أول مدرسة صناعية في البحرين عام ١٩٣٦م من أجل تخريج الكوادر المتدربة لمواصلة الدراسة في الخارج وعليه فقد تم ابتعاث العديد منهم للخارج.

وقد دأبت الدولة بإنشاء الجامعات والكليات والمعاهد مثل كلية الخليج للتكنولوجيا وجامعة الخليج وجامعة البحرين التي تضم العديد من التخصصات، ولم تقف الدولة عند هذا الجانب وانما اهتمت بابتعاث العديد من الطلبة المتفوقين لمواصلة دراساتهم العليا سواء بالخارج أو بالجامعات والكليات المحلية، وعلاوة على التعليم المجاني فقد اهتمت الدولة بتشجيع إنشاء المدارس الخاصة حرصاً منها على مبدأ حرية الاختيار.

● **الاتصالات :**

اهتمت دولة البحرين اهتماماً بالغاً بقطاع الاتصال فأولت الدولة في سياستها تقديم وتطوير أفضل خدمات الاتصال لا سيما الاتصال الخارجي، مما يعكس حرصها الدائم بفتح القنوات بينها وبين العالم، وذلك بتخصيص قسم خاص يمكن بواسطته الاتصال بالجهة المطلوبة عن طريق قسم المكالمات الدولية على رقم ١٥١، وأولت الدولة ضمن سياستها الحكيمة تحديث البدالات بدالات ذات تقنية عالية ومتطورة لتفي بحاجات الطلب المتزايد لا سيما الهواتف النقالة، كما وفرت الدولة الكثير من كابينات الهواتف العمومية في الشوارع العامة تسهيلاً على المواطنين بسرعة الاتصال لمن يريدون.

● **خدمات البريد :**

ومن ضمن الخدمات التي قامت بها الدولة الخدمة البريدية التي أخذت نصيبها من الاهتمام والتطوير، وذلك حرصاً من الدولة على تقديم أفضل الوسائل البريدية الحديثة والتقنيات العالية في أجهزة البريد. فقد أنشأت الدولة مركزين بريديين رئيسيين أحدهما في قلب العاصمة المنامة المقابل لباب البحرين والآخر في منطقة المحرق وكلاهما يعنى بالمراسلات البريدية الأخرى مثل الطرود وغيرها بيد ان هناك العديد من المكاتب البريدية التي شملت مناطق البلاد ليتسنى للمواطنين والمقيمين من مختلف الجنسيات الحصول على خدمة هذه المكاتب ويبلغ عدد صناديق البريد العمومية حوالي ٢١٥ صندوقاً بخلاف الصناديق الخاصة.

● **الملاحة الجوية :**

أما على صعيد الخدمات المدنية، فقد سعت الدولة إلى تحديث وتطوير مطار البحرين الدولي - بوابة البحرين - وذلك بإقامة التوسعة الجديدة التي طرأت عليه ليواكب التطورات في حركة الملاحة الجوية العالمية. فقد روعيت في هذه التوسعة زيادة عدد الجسور الهوائية لاستقبال الأعداد الهائلة من الزوار كما روعي أيضاً استخدام السلالم المتحركة لكبار السن وأصحاب الإعاقات المختلفة، كما يوجد بالمطار سوق البحرين الحرة الذي يزخر بشتى أنواع الهدايا وأجود أنواع السلع وبأسعار في متناول أيدي الجميع، وقد صمم مطار البحرين الدولي ليواكب سائر المطارات الدولية المتقدمة، حيث زود بأحدث الأجهزة والمعدات المتطورة وذلك ضماناً للقادمين منهم والمسافرين وحرصاً على سلامتهم قامت الدولة بتوفير الأجهزة والمعدات الأمنية لتكفل لهم الأمن والسلامة كما توجد بالمطار الخدمات البنكية ومكاتب للسفر والسياحة.

وبجانب مطار البحرين الدولي جسر الملك فهد الذي يربط بين البحرين والمملكة العربية السعودية، وهو من الإنجازات الفريدة على الصعيد الدولي، وقد تم افتتاحه عام ١٩٨٦م حيث أسهم في ازدهار الحركة السياحية في البلاد خاصة السياحة الخليجية من الدول الخليجية المجاورة، حيث شكل ذلك عنصراً هاماً في زيادة الدخل السياحي وارتفعت بذلك نسبة إشغال الفنادق خاصة في عطلات نهاية الأسبوع إلى مائة في المائة.

● **الإسكان والخدمات الصحية :**

في مواكبة التقدم الحضاري دأبت الدولة، ضمن الخطط الرامية، في سبيل تملك المواطن السكن الملائم، وحرصت وزارة الإسكان على بناء المساكن الحديثة التي عمت مختلف المناطق وشيدتها على أحدث طراز كي يتلاءم ومستوى المواطن البحريني، وقامت بتوفير الخدمات والمرافق الضرورية مثل الأسواق والمجمعات التجارية لحصول الفرد على كافة ضروريات اليومية من غير عناء، ولم تقف الوزارة عند هذا الحد وانما تجاوزت ذلك بكثير، وذلك بإنشاء الشقق السكنية لتفي بمتطلبات معيشة الفرد وحريته. ونظراً لما تتميز به الدولة من حركة التجارة تم تشييد المجمعات ذات الاختصاص التجاري وأهم تلك المجمعات مجمع مدينة عيسى بجانب المجمعات التجارية الأخرى التي شملت مناطق البحرين، كما دأبت الوزارة ضمن سياستها على تطوير وتزيين وتشجير المناطق الساحلية والمنتزهات العامة حرصاً منها على راحة المواطنين والسياح لقضاء أوقات سعيدة وذلك بتجهيزها بوسائل الترفيه. ومن أهم السواحل والمتنزهات ساحل الكورنيش الممتد على طول شارع الملك فهد ومنتزه عين عذاري وغيرها من السواحل والمنتزهات المختلفة بالبلاد.

× الخدمات الصحية :

ولأهمية الصحة في بناء مجتمع خال من الأمراض اهتمت الدولة بالعناية الصحية اهتماماً بالغاً وذلك بتشييد المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة في مختلف أرجاء البلاد وتزويدها بالأجهزة الطبية ذات التقنيات العالية حرصاً منها على سلامة المواطن، وقد اهتمت الدولة ضمن سياستها الصحية بتوفير الأطباء الأكفاء بجانب الأطباء ذوي الاختصاصات المختلفة من البحرينيين، كما أولت العناية بالطفل وذلك بتخصيص قسم خاص يعنى بالمواليد حديثي الولادة فقد شمل هذا القسم جميع المراكز الصحية، وذلك رعاية وتسهيلاً على المواطن، كما اهتمت الدولة بنشأتهم أصحاء، ومن المبادىء الأساسية التي اهتمت بها الدولة مجانية العلاج وبجانب المستشفيات الحكومية سمحت الدولة بفتح العيادات الخاصة التي شملت أكثر مناطق البلاد.

● **الرعاية الاجتماعية والتنمية البشرية:**

لقد هيأت دولة البحرين في غضون السنوات الأخيرة المناخ المناسب لرعاية النشء الجديد من أبناء البحرين في جميع التخصصات المهنية منها والفنية، فقد أنشأت الدولة مدارس ومعاهد للتدريب المهني للذين لم تسمح لهم الظروف إتمام تعليمهم، حيث أقامت لهم معاهد ذات مستوى عال مثل معهد البحرين للتدريب المهني يرعى هذه الفئة من الشباب ليكونوا عناصر فاعلة في المجتمع، وكفلت لهم الدولة بعد التخرج الانخراط في سوق العمل، كما أولت الدولة وذلك حرصاً منها على رعاية النشء المعوق مراكز عديدة تتيح لهم تلقي العلوم النافعة ليكونوا عناصر فاعلة لا تقل أهميتهم عن سواهم، حيث تم مؤخراً افتتاح مركز شيخان الفارسي للتخاطب الشامل وهو بمثابة مدرسة يتلقى فيها الطلبة الدروس على مستوى متقدم من العلم، هذا بجانب العديد من المراكز المهنية ذات الصلة بالمعاقين والإعاقات الجزئية المختلفة، ففضلاً عن ذلك أقامت الدولة الجمعيات التي تعنى بالطفل والأمومة فقد وفرت لهم الدولة كافة التسهيلات المادية والمعنوية والخدمات الضرورية، وذلك حرصاً على شعورهم وانتمائهم حيث تم تجهيزها بالمعدات الحديثة، كما أقامت الدولة مراكز عديدة تعنى بالمسنين ونالت هذه المراكز اهتمام الدولة وتقدير القائمين عليها فضلاً على مشاركة القطاع الخاص في هذه الخدمة الإنسانية حيث أكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي على ان دولة البحرين احتلت المركز الأول للتنمية البشرية على مستوى الدول العربية لعام ١٩٩٦م.

● **السياحة :**

وفي مجال السياحة اهتمت البحرين بهذه الصناعة الجديدة التي تطورت في السنوات الأخيرة وأسهمت في زيادة الدخل الوطني واستقطبت العديد من الأيدي العاملة الوطنية.

ويعود تنظيم السياحة كظاهرة حديثة اثر صدور مرسوم أميري سنة ١٩٨٥م بإنشاء المجلس الأعلى للسياحة، ثم مرسوم تنظيم سوق السياحة ووضع المظلة للنشاطات السياحية في البلاد.

إن النظرة الثاقبة التي تميزت بها مشاريع وخطط الدولة في قطاع السياحة هي التي فتحت المجال أمام تطور هذه الصناعة إضافة إلى الدعم والتسهيلات التي من شأنها ان تجعل من البحرين دولة رائدة في مجال السياحة، كما ان البحرين تمتلك مقومات ودعائم مهمة جعلت منها مقصداً رئيسياً في المنطقة وهي اعتدال الجو ونشاط سياحي حيوي خلق أنشطة متعددة وفتح الباب أمام خدمات سياحية وفندقية. كما ازدهر مع النشاط التجاري تنظيم المعارض العربية والدولية في البحرين مما أسهم في تنشيط حركة السياحة.

● **الإنجازات :**

حققت دولة البحرين على مدى سنوات العمل والكفاح إنجازات على المستوى الدولي ومن أهمها :

- فوزها في عضوية مجلس الأمن بالإجماع.
- حصولها على المركز الأول في التنمية البشرية.
- حصولها على المركز الثالث في التحرر الاقتصادي للمرة الثالثة.

أخي المكلَّف :

أنت ملزم بحكم القانون بتسجيل نفسك لدى المصلحة لأغراض الضريبة العامة على المبيعات، إذا بلغت قيمة مبيعاتك من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة (خمسين مليون ريال) سواءً كنت تقوم ببيع سلع أو تأدية خدمات

مصلحة الضرائب/ تلفون : ٥٠٧٢٨٠ فاكس : ٢٤٩٨١٤